

قرار القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٨٠ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي :

"مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ ، ٩١ يربط ساش الشيخوخة بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءا من متوسط الأجر الشهري المؤمن عليه من كل سنة اشتراك في التأمين بمقد أقصى قدره ٨٠٪ من ذلك المتوسط .

فإذا زاد المعاش عن صافي الأجر الشهري الأخير خفض المعاش إلى هذا القدر .

وينص بالاجر في تطبيق حكم الفقرة السابقة الأجر الشهري الأخير الذي تقدر على أساسه الاشتراكات مستحقا بالكامل مخصوصا اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين ضد البطالة وكذلك الضرائب المستحقة قانونا على المؤمن عليه عن هذا الأجر " .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ م

صدر بمراسم الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٩١ (٩ نوفمبر ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧١

بشأن تعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للمعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٥ لسنة ١٩٧١ بنقل تبعية جمعية المحاربين القدماء ونحبايا الحرب إلى وزارة الحرب ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار القانون الآتي :

مادة ١ - تكون وزارة الحرب هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة إلى جمعية المحاربين القدماء ونحبايا الحرب وفروعها بجمهورية مصر العربية وتؤول إلى وزير الحرب بالنسبة إلى هذه الجمعية جميع الاختصاصات المنوطة لوزير الشؤون الاجتماعية في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المشار إليها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره م

صدر بمراسم الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٩١ (٩ نوفمبر ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧١

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛